الأطراف، بما فيها الدولة الفلسطينية. وقد تقبل إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية هذا الأساس، إذا وجدت في مواجهتها تضامناً عربياً حقيقياً يغير من وضع الميزان العسكري العربي، بدخول مصر مع باقي الأطراف العربية، وبتعاون سوفياتي جدي. أما إذا كان هذا الأساس مرفوضاً، فانه يجب الاصرار على «اللابديل» لغير ذلك إلا بأن تكون الترتيبات الأمنية المقترحة متساوية على جانبي خطوط حدود ما قبل العام ١٩٦٧ بدون أي تغيير، وأن يكون التساوي بطول المسافة، وليس بنسبتها الى المساحة الكلية، كما حدث في معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. على أنه يجب أن يكون واضحاً، منذ البداية، أن هناك خياراً أخيراً، وهو أن تعود دول المواجهة إلى الخيار العسكري لتأمين الحقوق المشروعة للشعب العربي، وأن تحصل هذه الدول على ما يلزمها من دعم عسكري من الدول العربية الأخرى التي يمكنها تقديمها.

وفقاً للمنطق الأميركي، والاسرائيلي، لا تختلف إحتمالات التسوية عن بعضها كثيراً، إذ أنهما لا يختلفان إلا فيما يختص بالاشراف الدولي ونوعه. وأساس كل اقتراح منهما هو المفاوضات المباشرة بين أطراف الصراع، أي بين أسرائيل وكل دولة عربية على حدة. ولنتصور مبدئياً سيناريو الحوار الذي يمكن أن يدور بين وفد أردني ـ فلسطيني ووفد إسرائيلي، حول القضية الفلسطينية. وأن يبدأ هذا الحوار بأن يطالب الوفد الأردني ـ الفلسطيني بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة وأن تقام عليها دولة فلسطينية يربطها طريق يمر داخل الأراضي المحتلة.

ماذا نتوقع من الجانب الاسرائيلي؟

إن الوفد الاسرائيلي سيتقدم باقتراح من عدة نقاط تشتمل على: أن يكون الانسحاب من أجزاء من الضفة الغربية والقطاع، وليس كلها، مستنداً الى القرار ٢٤٢، وأن تحتفظ اسرائيل بالمناطق التي اقيمت عليها مستوطنات إسرائيلية، وأن تبقى القدس مدينة موحدة كعاصمة للدولة العبرية، وأن تبقى الاراضي التي تنسحب منها إسرائيل منزوعة السلاح، وأن تُضم الضفة الغربية والقطاع إلى المملكة الأردنية وألا تقام فيها دولة فلسطينية، وانه يجب إقامة مناطق منزوعة السلاح على الضفة الشرقية للأردن، وأن تكون هناك أنظمة للانذار المبكر على طول ضفتي نهر الأردن، وأن يكون لإسرائيل دور في ادارة المناطق التي تخليها للحفاظ على حقوق ومصالح المستوطنين، وأخيراً أن تشكل لجنة من الأردن واسرائيل للاشراف على تنفيذ المعاهدة. وتلك، طبعاً، هي النواحي الأمنية العسكرية فقط دون الدخول في محادثات أو مناقشات حول تطبيع العلاقات بين إسرائيل والأردن. ماذا يمكن أن يدور من حوار بعد ذلك؟ فالحديث عن الانسحاب الكامل سيتحول إلى حديث عن المناطق التي يمكن أن تحتفظ بها اسرائيل. والحديث عن المناطق منزوعة السلاح سيدور حول عمقها وما يقابلها في اسرائيل. والحديث عن الدولة الفلسطينية سيتحول، في أحسن أحواله، الى اتحاد فيدرالي بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، كما يدور الحديث عن دور إسرائيل في الادارة المدنية، أو لجنة الاشراف. أما إذا رفضت المطالب الاسرائيلية، فستتوقف المفاوضات كما توقفت بعد مبادرة الرئيس السابق أنور السادات لتعطي فرصة أخرى لأطراف أخرى للتدخل، ولاضعاف الروابط بين الأردن والقيادات الفلسطينية.

اذن، تبقى العودة إلى الكفاح المسلح. ومع التقدير الكامل للكفاح الذي يُديره الشعب